

المشهد السياسي

الحوار يراوح مكانه:
سلام يشكو السياسيين إلى أنفسهم!

ينتظر مشاوراته مع القوات اللبنانية بشأن مشروع قانون الانتخابات، ثم مع الرئيس بري، لتحديد موقفه من المشاركة في الجلسة التشريعية. ولفتت مصادر تكتل التغيير والإصلاح إلى أنه ينظر بإيجابية إلى إمكانية المشاركة في الجلسة.

وعلى صعيد أزمة النفايات، لم تظهر في الأفق أي بوادر لحلها، بعدما أقفلت كل المخارج التي كانت تبحث فيها القوى السياسية. وعاد إلى التداول خيار ترحيل النفايات، خلال مرحلة انتقالية يُفترض أن تنتهي ببدء معالجة النفايات بطريقة علمية تراعي الشروط البيئية، رغم عدم ثقة غالبية المهتمين بالقضايا البيئية بإمكان أن تحقق السلطة شيئاً على هذا الصعيد. (الأخبار)

إيجابياً، ومن الممكن جداً حصول اختراق في ملف اقتراح قانون استعادة الجنسية للمندرجين من أصل لبناني، ووضع على جدول أعمال الجلسة التشريعية. وأكدت المصادر أن التيار

المشكلة أن
التعهدات بتقديم
المساعدة لسلام تبقى
في خانة القول لا الفعل

9 وبحسب مصادر المشاركين، فإن 9 مشاركين من أصل 13 أكدوا ضرورة أن يكون الرئيس من الداعمين للمقاومة، فيما تحفظ نائب رئيس مجلس النواب، فريد مكارى، والوزير ميشال فرعون والنائب عاطف مجدلاوي (ممثل الرئيس فؤاد السنيورة) والنائب السابق جواد بولس الذي مثل النائب بطرس حرب، مؤكداً ضرورة أن تكون مسألة المقاومة مرتبطة بالدولة وضمن ضوابط.

وخارج طاولة الحوار التي ستعقد مجدداً الأسبوع المقبل، التقى النائب إبراهيم كنعان والوزير علي حسن خليل، للتحادث بشأن الجلسة التشريعية التي ينوي الرئيس نبيه بري الدعوة إلى انعقادها قريباً. وأشارت مصادر التيار الوطني الحر إلى أن اللقاء كان

لم تخرج جلسة الحوار التي عُقدت في مجلس النواب أمس عن حال المروحة السياسية التي تحكم البلاد. الرئيس تمام سلام اشتكى من تركه وحيداً يواجه أزمة النفايات، محملاً القوى السياسية مسؤولية الأزمة. وأشارت مصادر الحاضرين إلى أن «الرئيس سلام قال أمام المتحاورين إنه على استعداد لتحمل أي خلاف سياسي مهما بلغ حجمه، لكنه لن يتحمل تبعات ملف النفايات وحده». وقالت طلب الرئيس نبيه بري من سلام أن «يذهب إلى تطبيق القرار الذي كان اتخذ في مجلس الوزراء سابقاً»، فوافق سلام «بشرط الحصول على تغطية من جميع القوى السياسية». وقالت المصادر إن «المشكلة هي في أي كل التضامن الذي يسمعه الرئيس سلام والتعهدات بتقديم المساعدة تبقى في خانة القول لا الفعل». وتحذرت المصادر عن أن سلام لفت خلال الجلسة إلى أن أزمة النفايات بعد هطل المطر كانت مفتعلة!

كذلك ناقش المتحاورون مواصفات رئيس الجمهورية، لناحية الحيثية الشعبية ونظرته إلى المقاومة والنأي بالنفس بناءً على ما جاء في إعلان بعهدا، والالتزام ببندود الطائف. وبحسب المصادر، فقد تم الاعتراف للمرة الأولى بضرورة حصول الرئيس على حيثية شعبية. وأوضح العماد ميشال عون طرحه «العودة إلى الشعب»، لافتاً إلى أنه ليس كما يجري الترويج له بأنه من خارج الدستور، بل هو من صلب الدستور. وحصل نقاش حول الأمر، وتم الاتفاق على استكماله في الأسبوع المقبل، بعد أن كان من المحرمات في الجلسات الماضية. حتى إن تيار المستقبل لم يستطع الحديث من خارج هذه الفكرة، إن على صعيد قانون الانتخابات، أو على صعيد رئاسة الجمهورية.

تقرير

حوار عين التينة: المشنوق لم يقرّر الحضور بعد

مصادر عين التينة أكدت أنها حتى مساء أمس لم تتلقَ من المشنوق ما يفيد في شأن مشاركته، لافتة إلى أن «لا اتصالات تجري أساساً في هذا الشأن، لأننا لا نبحث في أسماء المشاركين. المهم أن التيار مستمر في الحوار». وأوضحت أن «لكل طرف في الحوار ممثلاً أساسياً، وهو في حالة المستقبل مدير مكتب الرئيس سعد الحريري، نادر الحريري». لكنها أكدت على «أهمية الموقع الذي يمثله الوزير المشنوق»، معتبرة أن «حضوره مهمٌ ويعزّز أهمية الجلسات، لأنه يملك فكرة ممتازة، وهو شخصية متوازنة ومعتدلة، بغض النظر عن حديث المنابر».

في المبدأ، لم يطرأ أي تعديل على جدول أعمال الحوار الذي يتمحور حول ست نقاط أساسية تتعلق بتخفيف الاحتقان وتنفيذ الخطة الأمنية ومواجهة الإرهاب وقانون الانتخابات والحكومة والرئاسة، مع خرق بسيط يتمثل في مناقشة المتحاورين آخر التطورات السياسية والميدانية في الداخل اللبناني وخارجه. وعلبه، فإن «النقاش سيستأنف من حيث انتهى في الجلسة الأخيرة»، على ما يقول أحد المشاركين في الجلسات.

التنازلات له من دون انتزاع أي مكاسب في المقابل؛ والثاني ينصحه بأهمية الحفاظ على المصداقية والثقة المتبادلة التي بناها مع الحزب، وعلى دوره كصلة وصل بينه وبين تيار المستقبل. ويرى أصحاب هذا الرأي أن «ليس على الوزير المشنوق أن يرفع كتفه فوق كتف الحريري الذي أعلن تمسكه بالحوار،

وتحتي مساء أمس، لم يكن المشنوق قد حسم قراره بالمشاركة من عدمها، منتظراً «نتيجة المشاورات التي يجريها مع الرئيسين سعد الحريري ونبيه بري»، علماً بأنه، بحسب مصادر في المستقبل، «كان يفضل تأجيل عقد الجلسة أسبوعين آخرين حتى تهدأ الأمور»، خصوصاً «أننا وصلنا إلى وضع بالغ الدقة والحساسية، بعدما وصل خطاب الحزب إلى مساواة السعودية بإسرائيل».

وبالتالي فليربط موقفه بموقف رئيس تيار المستقبل، فلا يخرج من الحوار إلا في حال قرر التيار الانسحاب»، مشيرين إلى أن «الحوار الحالي هو محطة تنتظر اكتمال المشهد الإقليمي، وفي إمكان المشنوق أن يُبقى على سقفه المرتفع في الملفات الإقليمية كما عهدناه في كل خطابه».

لسان وزير الداخلية نهاد المشنوق «المصنّف بالنسبة إلى الحزب في خانة المعتدلين، وأشدّ المتحمسين للانفتاح على الخصوم السياسيين، ما يعني أنه لم يعد هناك من يُمكن الحديث معه في تيار المستقبل»، فضلاً عن أن «كلامه تجاوز الحدّ المسموح به في شأن ربط النزاع المعتمد بين الطرفين». وحتى مساء أمس، لم يكن المشنوق قد حسم قراره بالمشاركة من عدمها، منتظراً «نتيجة المشاورات التي يجريها مع الرئيسين سعد الحريري ونبيه بري»، علماً بأنه، بحسب مصادر في المستقبل، «كان يفضل تأجيل عقد الجلسة أسبوعين آخرين حتى تهدأ الأمور»، خصوصاً «أننا وصلنا إلى وضع بالغ الدقة والحساسية، بعدما وصل خطاب الحزب إلى مساواة السعودية بإسرائيل».

المصادر المطلعة تقول إن وزير الداخلية «مدرك عدم وجود مصلحة في الانسحاب من الحوار»، وهو «عالق بين رأيين مستقبليين: الأول يشجعه على عدم الجلوس مع ممثلي حزب الله على طاولة واحدة لترميم صورته في الشارع السنّي بعدما كبلت له الاتهامات بالجلوس في حضن الحزب وتقديمه

ميسم رزق

لم يكن رئيس مجلس النواب نبيه بري ليُفَرِّط في جهوده التي انخرمت حواراً ثنائياً بين حزب الله وتيار المستقبل بعد قطيعة دامت سنوات. فسارع، فور عودته من جنيف، إلى العمل على معالجة الكدمات التي تعرض لها «حوار عين التينة»، والتي كادت تودي به، بعدما وصل الاشتباك السياسي بين الطرفين إلى «أعلى مستوياته». ورغم تهديد المستقبل بالانسحاب من هذا الحوار، ورد الحزب بـ«الله معكم»، ظهر أن اتفاق الجانبين على مبدأ استمرارية الحوار أكبر من قدرتهما على التنصل منه. فكانت النتيجة «الدعوة إلى عقد الجلسة العشرين» اليوم، مصحوبة بتساؤلات كثيرة عن شكل الجلسة ومضمونها، بعدما لامست الخطابات المتبادلة سقفاً غير مسبوق لناحية حدتها.

صحيح أنها ليست الهزة الأولى التي يتعرض لها الحوار الثنائي، لكنها المرة الأولى التي يرد فيها الحزب بمثل هذه القسوة، بعدما اعتمد دائماً سياسة ضبط النفس إزاء التصعيد المستقبلي. هذه «القسوة» تعزوها مصادر مطلعة إلى أن التصعيد كان هذه المرة على

أهراء
وكوميديون

اعتاد القضاء اللبناني، وخاصة في عهد المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، إطلاق سراح السعوديين المنتمين إلى العائلة المالكة، أو القريبين منها، والذين يُضبطون بجرم حيازة مخدرات. والأمر لا يقتصر على المحظيين من آل سعود وحلفائهم في إمارات الخليج ومشيخاته، بل يتعداه إلى المحميين في بعض الدول العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال، أوقف قبل نحو 5 سنوات في مطار رفيق الحريري ممثل مصري كوميدي وفي حوزته كمية من المخدرات «للاستعمال الشخصي». وبعد إجرائه اتصالات بأحد الكوميديين المصريين النافذين، تدخل مكتب الرئيس المصري الخلو حسي مبارك لدى السلطات اللبنانية، فأطلق الممثل الموقوف بسند إقامة... فغادر إلى القاهرة!

سعود ويحيى ش. وإحالتها على قاضي التحقيق، وهو ينتظر اكتمال التحقيقات لاتخاذ القرار المناسب. وتوقعت المصادر ألا يتخذ شراييه قراراً بإطلاق سراح الأمير الموقوف، وأن أمام العائلة المالكة السعودية خياراً واحداً للفللفة قضية ابنها: إقناع الموقوف الآخر بتبني عملية التهريب برمتها، وإقناع المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود بإصدار قرار خطي بإطلاق عبدالحسن آل سعود، قبل إحالة الملف على قاضي التحقيق. فبعد الإحالة، ينبغي إقناع قاضي التحقيق والمدعي العام التمييزي معاً، لضمان عدم إبقاء الأمير السعودي في السجن. هذا قبل أن يبدأ آل سعود ضغوطاً سبق أن استخدموها على دول تملك منعة وطنية لا تقاس بتلك الضحلة الموجودة في لبنان، حيث أوامر آل سعود للسلطة لا تُرد.

على صعيد آخر، توقف مسؤولون أمنيون عند نوعية الحبوب المخدرة المضبوطة، الموضبة في أكياس تحمل دمغة موحدة، ما يشير إلى أن مصدرها مصنع «محترف». ولفت المسؤولون إلى أن هذه الدمغة سبق أن وُجدت على أكياس كبتاغون في عدد كبير من عمليات الضبط السابقة، بينهما عملية كبرى عام 2009، عندما اكتشف مكتب مكافحة المخدرات عملية تهريب أكثر من مليون و100 ألف قرص كبتاغون كانت في طريقها براً إلى السعودية. ولفت المسؤولون إلى أن مرور أكثر من 6 سنوات بين عمليتي الضبط، يشير إلى تقصير كبير في عمل الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها مكتب مكافحة المخدرات في الشرطة القضائية، العاجزة حتى اليوم عن اكتشاف المصنع الذي لا يزال يعمل بكل حرية طوال هذه السنوات.